الأمم المتحدة
S/2011/538
مجلس الأمن
Distr.: General
25 August 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١ موجّهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية له في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وقد أُعدَّت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي الشخصية بعد إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وسأغدو ممتنة لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روزماري أ. **ديكارلو**
القائمة بالأعمال بالنيابة

070911 060911 11-47835 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية له (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)

مقدمة

خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عقد المجلس ٣٢ جلسة، و ١٨ مشاورة بكامل هيئته. واتخذ المجلس أيضا ١٤ قرارا واعتمد ٥ بيانات رئاسية. وترأس نائب رئيس الولايات المتحدة، جوزيف بايدن، الجلسة الرفيعة المستوى بشأن العراق التي عُقدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

أفريقيا

بوروندي

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة عن الوضع في بوروندي من الممثل التنفيذي للأمين العام في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومن رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لسويسرا، بول سيغر. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠) الذي أنشأ بموجبه مكتب الأمم المتحدة في بوروندي خلفا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وينص القرار على فترة انتقالية مدتها ستة أشهر يتم خلالها خفض ملاك موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إلى المستوى الأقل بكثير المقرر لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وتركّزت مداولات المجلس على أعمال بوروندي الناجحة في مجال توطيد السلام، وأيضا على إبراز أوجه القلق إزاء حقوق الإنسان والفساد.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة عن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، سهلة – وورك زاوده، ومن رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا، يان غرولز. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بالإجماع بيانا رئاسيا (S/PRST/2010/26) رحّب فيه بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وناقش أعضاء المجلس المخاطر المحتملة التي تتهدد السلام والأمن من الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، ولا سيما في ضوء الانسحاب المرتقب لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس بناء على طلبه الوارد في قراره ١٩٢٣ (٢٠١٠) إلى إحاطة من يوسف محمود، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، عن الوضع في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وعن التقدم المحرز في وفاء حكومة تشاد بالمهام والنقاط المرجعية الواردة في هذا القرار وعن التقدم المحرز في تحقيق الانسحاب الكامل لجميع العناصر النظامية والمدنية التابعة للبعثة. وأفاد الممثل الخاص بأن مسؤوليات البعثة قد نُقلت إلى المفرزة الأمنية المتكاملة وبأن ''صندوقا مشتركا'' قد أُنشئ بإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مساعدة حكومة تشاد على تعهُّد المفرزة. وشجع الممثل الخاص المجتمع الدولي على تقديم المساعدة من أجل تعهد المفرزة خلال فترة ما بعد انتهاء البعثة. وقال إن الوضع في ما يتعلق باللاجئين والمشردين يتسم بهدوء نسبي، لكن الاحتياجات من المساعدة الإنسانية ما تزال كبيرة. وأفاد بأن البعثة ستنهي انسحابها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهي قد شرعت في عملية التصفية. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء الوضع في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وقال إن الأمر سيتطلب اهتماما متواصلا نظرا للحاجة إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، تلا رئيس المجلس بالنيابة عن أعضائه البيان الرئاسي (S/PRST/2010/29) الذي أعرب فيه المجلس، ضمن جملة من الأمور، عن ترحيبه بالتزام تشاد بضمان استمرار المفرزة في المستقبل، وأهاب بالمانحين أن يساعدوا حكومتَي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على الوفاء بالتزاماتهما في مجال حماية المدنيين.

كوت ديفوار

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، تشوي يونغ جين، عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأصدر بيانا صحفيا رحّب فيه بالمشاركة السلمية والكبيرة في انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الرئاسية. وعقد المجلس جلسة إحاطة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ومشاورات في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر لزيادة مناقشة شؤون عملية الأمم المتحدة وأزمة الانتخابات الإيفوارية

التي بدأت في الظهور. وأصدر المجلس في ٨ كانون الأول/ديسمبر بيانا صحفيا دعا فيه، ضمن جملة أمور أخرى، كافة الجهات المعنية إلى احترام نتائج الانتخابات وذلك بعد أن اعترفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالحسن درامان وتارا رئيسا منتخبا لكوت ديفوار، وأدان كل جهد يهدف إلى تقويض سلامة العملية الانتخابية أو الانتخابات الحرة والنزيهة في كوت ديفوار. وأصدر المجلس في ١٦ كانون الأول/ديسمبر بيانا صحفيا نبّه فيه كل الجهات المعنية إلى أنها ستُسأل عن أي هجمات ضد المدنيين، وحثّ جميع الأطراف الإيفوارية على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن العنف، وعلى العمل معا من أجل إعادة إحلال السلام الدائم. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قرر المجلس، بموجب القرار ١٩٦٢ (٢٠١٠)، جملة أمور منها تمديد فترة ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، وحثّ جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في كوت ديفوار على احترام نتيجة الانتخابات، في ضوء اعتراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بالحسن درامان وتارا رئيساً منتخبا لكوت ديفوار. كما أصدر المجلس بيانا صحفيا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أدان فيه أعمال العنف ونبّه كل المسؤولين عن الهجمات ضد قوات حفظ السلام والمدنيين إلى أنهم سيسألون عن ذلك وستتم ملاحقتهم أمام القضاء.

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قدّم السفير إيفان باربياليتش، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، معلومات مستكملة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة خلال الستة أشهر الماضية وموجزا باستنتاجات فريق الخبراء المعني بليبريا. وأبرز السفير آخر ما خلص إليه فريق الخبراء بشأن الموارد الطبيعية والماس. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لعمل اللجنة، وأثنوا على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاعتمادها الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، وأشاروا إلى أن ليبريا مستمرة في عدم تنفيذ تدابير تجميد الأصول على الأفراد الخاضعين للجزاءات. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أجمع المجلس في قراره ١٩٦١ (٢٠١٠) على تجديد العمل بنظام الجزاءات على ليبريا، وعلى تمديد ولاية فريق الخبراء لمدة سنة واحدة.

الصومال

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أجمع مجلس الأمن، في قراره ١٩٦٤ (٢٠١٠)، على تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وطلب إلى الاتحاد الأفريقي زيادة قوام قوة البعثة المأذون به حاليا من ٠٠٠ ٨ جندي إلى ٠٠٠ ١٢

جندي. وشدد المجلس على اعتزامه أن يراعي فيما يتخذه من قرارات في المستقبل بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال استعراض التقدم المحرز في بلوغ الأهداف التالية: (أ) إنجاز الحكومة الاتحادية الانتقالية للمهام الانتقالية المتبقية؛ (ب) اعتماد خطة وطنية للأمن وتحقيق الاستقرار والقيام بتطوير قوة الأمن الوطني وقوة الشرطة الصومالية تطويرا فعالا؛ (ج) مواصلة وتعزيز جهود الاتصال من قبل الحكومة الاتحادية الانتقالية مع كل الجماعات الراغبة في التعاون والمستعدة لنبذ العنف؛ (د) قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية بتوطيد الأمن والاستقرار في الصومال على أساس أهداف عسكرية واضحة مدمجة ضمن استراتيجية سياسية.

السودان

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلع المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، المجلس على تطورات الأنشطة القضائية ذات الصلة بدارفور. وأفاد بأن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت مذكرة اعتقال ثانية بحق رئيس السودان، عمر البشير، على أساس ثلاثة تهم موجهة إليه بشأن ارتكاب أعمال إبادة جماعية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة علنية بشأن أعمال السودان في مجال التحضير لإجراء الاستفتاءين حول تقرير المصير المقررين ليوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، واعتمد بالإجماع بيانا رئاسيا (S/PRST2010/28). واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لو روا، ورئيس فريق الأمين العام لرصد الاستفتاءين، بنيامين مكابا، ووزير الشؤون الإنسانية بحكومة السودان، مطرف صديق، والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، باقان أموم.

آسيا والشرق الأوسط

أفغانستان

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسلط الممثل الخاص الضوء في هذه الإحاطة على الانتخابات البرلمانية الأفغانية التي تمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وعلى الأدوار ذات الصلة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والمسائل التشغيلية الخاصة بالبعثة، ومن ذلك ميزانيتها المقترحة لعام ٢٠١١. وأدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة أكّد فيه على دعم البعثة وأعرب عن الترحيب بالإعلان عن نتائج الانتخابات التي جرت في الآونة الأخيرة.

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطة من السفير تسونيو نيشيدا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والممثل الدائم لليابان، عن عمل اللجنة في الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتطرّق السيد نيشيدا إلى الجهود التي بذلتها اللجنة في التصدي لما بلغها من انتهاكات لنظام الجزاءات، وكذا إلى أعمالها الاعتيادية الأخرى. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء انتهاكات نظام الجزاءات التي أفادت بها التقارير وأشاروا إلى استمرار جمهورية إيران الإسلامية في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأثنى أعضاء المجلس على جهود اللجنة وأعربوا عن ترحيبهم باستئناف الحوار مؤخرا بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وجمهورية إيران الإسلامية.

الحدث الرفيع المستوى بشأن العراق

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس، خلال اجتماع رفيع المستوى ترأسه نائب رئيس الولايات المتحدة جوزيف بايدن، خطوات مهمة في سبيل استعادة العراق مكانته القانونية والدولية التي كانت له قبل غزو الكويت في عام ١٩٩٠ وذلك باتخاذ ثلاثة قرارات هي: القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي قرر بموجبه المجلس إنهاء الترتيبات التي تشرف عليها الأمم المتحدة بشأن صندوق تنمية العراق في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١؛ والقرار ١٩٥٧ (٢٠١٠) الذي ينهي القيود ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل وبالتعاون النووي المدني والمفروضة على العراق بعد حرب الخليج الأولى؛ والقرار ١٩٥٨ (٢٠١٠) الذي ينتهي الأنشطة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2010/27) أعاد فيه تأكيد التزامه تجاه العراق ودعمه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ورحّب بالتقدم الذي أحرزه العراق وباندماجه مجددا في المنطقة، وشجع العراق وجميع دول المنطقة على تعميق وتوسيع علاقاتها.

العراق والكويت

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس مشاورات بشأن الوضع بين العراق والكويت. واستمع المجلس إلى إحاطة موجزة من منسق الأمين العام الرفيع المستوى، غينادي تاراسوف، عن التقدّم المحرز بشأن المفقودين الكويتيين وقضايا المحفوظات. وأكّد السيد تاراسوف أن المهمة الرئيسية لاكتشاف الضحايا الكويتيين والتعرف عليهم ما زالت في الطريق، وأنه لم يحرز بعد أي تقدُّم في العثور على المحفوظات الوطنية الكويتية.

وأيّد المجلس توصية الأمين العام ووافق على تمديد تمويل المنسق رفيع المستوى لفترة ستة أشهر أخرى حتى حزيران/يونيه ٢٠١١. وعقب المشاورات، أصدر المجلس بيانا صحفيا.

ميانمار

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار، فيجاي نامبار، عن الزيارة التي قام بها إلى ميانمار في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدّم المستشار الخاص تقييما شاملا للتطورات المستجدة مؤخرا في ميانمار وأعاد تأكيد الدعوة التي وجهتها الأمم المتحدة من أجل إطلاق جميع المساجين السياسيين في البلد. وأشار أيضا إلى أن الأمم المتحدة ستسعى إلى إجراء مزيد من التعاون مع الحكومة الجديدة بشأن الدعائم الثلاث التي تقوم عليها مشاركة الأمم المتحدة في ميانمار، وهي الدعامة السياسية والدعامة الإنمائية والدعامة الإنسانية.

نيبال

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لين باسكو، ضمن مشاورات تتعلق بزيارته إلى نيبال في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر. وأبلغ السيد باسكو أعضاء المجلس بأن عملية السلام في نيبال لم تسجل سوى تقدم محدود وذلك قبل موعد نهاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقال وكيل الأمين العام إنه لم يتم التوصل بعد إلى حلّ للمأزق السياسي المتعلق بتشكيل حكومة جديدة وتحديد طرائق إعادة إدماج وتأهيل المقاتلين الماويين وصياغة دستور جديد. وقال إنه قد أكّد لمحاوريه النيباليين أن البعثة ستغادر عندما تنتهي ولايتها، وحثّهم على الاستفادة على النحو الأفضل مما تبقى من وقت لتنفيذ اتفاق السلام بشكل كامل. وأوضح وكيل الأمين العام أن الأمم المتحدة ستظل تعمل في نيبال حتى بعد مغادرة البعثة.

الحالة في شبه القارة الكورية

عقد المجلس يوم الأحد ١٩ كانون الأول/ديسمبر جلسة ومشاورات مغلقة لمناقشة الحالة في شبه القارة الكورية. وأطلع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس على الوضع.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري، عن تعليق المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكرّر منسق الأمم المتحدة تأكيد معارضة الأمم المتحدة المستمرة للنشاط الاستيطاني. وقال إن شريكا أمنيا لا جدال فيه قدر برز في شكل قوات الأمن الفلسطينية، وأفاد بأن عدد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية بلغ أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٥. وقال إن مبعوثي اللجنة الرباعية ناقشوا، في اجتماعهم الذي عقدوه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ضرورة مواصلة تعزيز ما تبذله السلطة الفلسطينية من جهود لبناء الدولة. ورحّب بالقرار الذي اتخذته إسرائيل في ٨ كانون الأول/ديسمبر بشأن السماح بخروج الصادرات من غزة، وذلك وفق الظروف الأمنية، ولكنه لاحظ انخفاضا طفيفا في عدد الشاحنات التي دخلت غزة خلال الشهر الماضي. وفي ما يتعلق بلبنان، قال منسق الأمم المتحدة إن التكهنات بشأن المحكمة الخاصة للبنان ما تزال تهيمن على النشاط السياسي، وأفاد بأن المنسق الخاص للأمم المتحدة، مايكل ويليامز، ما فتئ يشجع جميع الأطراف على حل أي خلافات لها بالحوار السلمي. وعقد المجلس جلسة مشاورات عقب هذه الإحاطة. وأعرب العديد من الأعضاء عن القلق إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وإزاء الوضع الإنساني في غزة.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من إدارة عمليات حفظ السلام عن آخر تقرير للأمين العام حول قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وعقد المجلس في ٧ كانون الأول/ديسمبر جلسة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، مدّد المجلس بالقرار ١٩٦٥ (٢٠١٠) ولاية القوة إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

أوروبا

قبرص

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته للاستماع إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام في قبرص، ليزا بوتنهايم، عن الوضع في قبرص وعن الأنشطة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأبلغت السيدة بوتنهايم المجلس بأن الوضع في المنطقة العازلة ما زال يتسم بالهدوء، وبأن العلاقات بين القوة وقوات

الخصم ما تزال علاقات تعاون، وأن إجمالي عدد الانتهاكات قد انخفض. وأشارت إلى أهمية الدور الذي تضطلع به القوة في الجزيرة، ولا سيما في ضوء المفاوضات الجارية، وأوصت بأن يتم تمديد ولاية القوة.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس، بأغلبية ١٤ صوتا مقابل صوت واحد، القرار ١٩٥٣ (٢٠١٠) الذي جدّد بموجبه ولاية القوة ومددها إلى غاية ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١.

أمريكا اللاتينية

هايتي

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الوضع في هايتي. وأوضح وكيل الأمين العام أن العنف الذي أعقب الانتخابات قد هدأ بعض الشيء ولكن الوضع ما يزال متقلبا. وأشار إلى أن هذه الاضطرابات قد أعاقت أيضا جهود الإغاثة من الكوليرا. وقال إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ستواصل تقديم الدعم لحكومة هايتي في أجل الحفاظ على الأمن. واتفق المجلس على إصدار بيان صحفي أكّد فيه على قلقه إزاء تواصل أعمال العنف. وحثّ المجلس أيضا الأحزاب السياسية والمرشحين وأنصارهم على الامتناع عن العنف وتسوية النزاعات بالإجراءات القانونية المقررة. ولاحظ المجلس أيضا أهمية إجراء انتخابات ذات مصداقية وشرعية كخطوة في سبيل تحقيق الانتعاش في هايتي.

المسائل المواضيعية

المرأة والسلام والأمن

عقد المجلس يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر حوار مفتوحا لمناقشة التقدم المحرز في مجال مكافحة العنف الجنسي وإنهاء الإفلات من العقاب، وذلك بعد عام من صدور القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩). واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام، مارغريت فولستروم، عن الجهود التي يبذلها مكتبها من أجل إذكاء الوعي بالعنف الجنسي ومكافحة الإفلات من العقاب في بعض البلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا. وأدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات وانضم إليهم ٣٠ من الأعضاء والمراقبين الآخرين. وأهاب المجلس، في قراره ١٩٦٠ (٢٠١٠) الذي شارك في تقديمه ٦٨ بلدا ، بالأمين العام أن ينشئ ترتيبات للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي وأن يدرج في تقريره السنوي

أسماء أطراف النزاعات المسلحة المسؤولة عن أعمال الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي.

المحكمتان الدوليتان لرواندا ويوغسلافيا السابقة

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أنشأ المجلس بموجب قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بفرعين هما: فرع محكمة يوغوسلافيا الذي يشرع في عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ وفرع محكمة رواندا الذي يشرع في عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.